مجلة الدراسات القانونية المقارنة
EISSN:2600-6154 المجلد 11/ العـــدد02 (2025)، ص.ص.417-436. ISSN:2478-0022

الإدارة الالكترونية للصفقات العمومية

Electronic management of public contracts

لياس علام

Lyes ALLAM

أستاذ محاضر قسم "أ"، قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميره، بجاية:

Lecturer "A ", Specialization: Public Law, Faculty of law and political science, Bejaia Abderrahmane Mira University, Algeria
Email: lyes.allam@univ-bejaia.dz

تاريخ إرسال المقال:2025/10/26 تاريخ القبول:2025/11/28 تاريخ النشر:2025/12/25

ملخص:

في سياق التطور التكنولوجي اتجه المشرع الجزائري نحو رقمنة موضوع الصفقات العمومية، مؤكدا على التحول الالكتروني في ابرام العقود الإدارية، بدأت الإشارة لهذا التحول بوضوح في المرسوم الرئاسي 10-236 الذي خصص بابا " الاتصال وتبادل المعلومة بالطريقة الالكترونية " ونص على تأسيس البوابة الالكترونية للصفقات العمومية التي تعد تحولا لافتا في هذا المجال.

استمر هذا التوجه وتأكد في النصوص التنظيمية اللاحقة، وصولا الى القانون رقم 23-12 المتعلق بالصفقات العمومية، الذي أكد على إلزامية التعامل الالكتروني وخصص فصلا خاصا برقمنة هذا المجال، مما يطرح إشكالية مدى التجسيد الفعلي لهذه الإدارة الالكترونية في مجـال الصفقات العمومية، وهو ما سيتناوله البحث بتعريف الإدارة الالكترونية في مجال الصفقات العمومية وبيان مقوماتها ومبادئها.

كلمات مفتاحية:

الصفقات العمومية، الإدارة الالكترونية، المتعامل المتعاقد، الحكم الراشد، البوابة الالكترونية.

Abstract:

Driven by continuous technological development, the Algerian legislator initiated the digitization of public procurement, moving towards mandatory electronic administrative contracts. This shift began with presidential decree 10-236, which established the legal framework for electronic communication" "and created the Electronic public procurement portal.

المؤلف المرسل: علام لياس **Email**: lyes.allam@univ-bejaia.dz

The process culminated in Law No 23-12, which affirmed the mandatory nature of electronic transactions. This comprehensive legislative push raises a key research question concerning the actual and practical extent of this electronic administration's implementation in the public procurement field.

Keywords:
Public procurement; electronic administration; party contractor; good governance; electronic portal.

مقدمة:

تتحرك المؤسسات والمنظمات اليوم ضمن بيئة رقمية متطورة، حيث أصبحت التقنيات الحديثة مكوّنًا أساسيًا في تسيير أعمالها وتحديث آلياتها، وفي هذا الإطار تبرز الإدارة الإلكترونية كأداة فعّالة لرفع جودة الأداء الإداري والتنظيمي.

تقوم هذه الإدارة على تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوسائط الرقمية لتنظيم وتنفيذ مختلف العمليات الإدارية داخل المؤسسة، بما يشمل إدارة علاقات المتعاملين وتنسيق العمليات التشغيلية، وإدارة المشاريع، وغيرها من مهام التسيير، وذلك بغرض انسيابية الإجراءات وتحسين الكفاءة والفعالية وترشيد وقت وجهد العاملين، بما يضمن تحقيق مخرجات أفضل.

في سياق التحول الرقمي، عدّل المشرع الجزائري الإطار القانوني للصفقات العمومية لرقمنه هذا القطاع وقد شكّل المرسوم الرئاسي رقم 236/10 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية (الملغى) أول إشارة تشريعية للتعامل الإلكتروني حيث خصص بابه السادس بعنوان "الاتصال وتبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية" لهذا الغرض. وقد تضمن هذا الباب قسمين أساسيين: الأول نظّم إنشاء البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية وفقًا للمادة 173 من المرسوم، بينما تناول القسم الثاني آليات تبادل المعلومات إلكترونيًا بين المصالح المتعاقدة والمتعهدين أو المرشحين للصفقات، وذلك استنادًا للمادة 174 من ذات المرسوم (مرسوم رئاسي رقم 236/10 مؤرخ 7 أكتوبر سنة 2010، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية، 07 أكتوبر 2010(ملغى).).

يبرز توجه الدولة الجزائرية نحو اعتماد التعامل الإلكتروني في إبرام العقود الإدارية بوضوح من خلال القرار الوزاري الصادر في 17 نوفمبر 2013 الذي يحدد إجراءات ومحتوى البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية وآليات تبادل المعلومات بطريقة إلكترونية (قرار مؤرخ في 17 نوفمبر 2013، يحدد محتوى البوابة الالكترونية للصفقات العمومية، 09 أفريل 2014.)، مفسراً بذلك أحكام الباب السادس من المرسوم الرئاسي رقم 236/10 (الملغى) ولتعزيز هذا المسار، أكد المشرع الجزائري تبنيه للتعامل الإلكتروني بإصدار المرسوم الرئاسي رقم 247/15، الذي نظم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، وكرّس الباب السادس فيه لتبادل المعلومات إلكترونياً تحت عنوان "الاتصال وتبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية"، بما يعكس استمرار سياسة الرقمنة والانفتاح على التطور التكنولوجي في إدارة الصفقات العمومية. (مرسوم رئاسي رقم 247/15 مؤرخ في 16 سبتمبر سنة 2015، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، 20 سبتمبر 2015.)

كما أكد المشرع أيضا على الزامية التعامل الإلكتروني وفقا للقانون 23/ 12 المتعلق بالقواعد العامة للصفقات العمومية حيث خصها بمجموعة من القواعد منظمة في الفصل الثاني من الباب السادس تحت عنوان الرقمنة في مجال الصفقات العمومية (قانون رقم 23-12، 2023) (قانون رقم23-12 مؤرخ في 05 أوت 2023، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات، صادر في 06 أوت 2023) وعليه يطرح الاشكال التالي :**ما مدى تجسيد مبادئ الإدارة الإلكترونية في مجال الصفقات العمومية؟**

سنتاول في هذا المبحث تعريف الإدارة الإلكترونية للصفقات العمومية وبيان مقوماتها (مبحث أول)، ثم التطرق لمبادئها (مبحث ثان).

المبحث الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية في مجال الصفقات العمومية

من أجل تعزيز جودة الخدمات المقدمة من طرف المرافق العامة يرتكز مفهوم الإدارة الإلكترونية على استغلال التقنيات الحديثة للمعلومات، وذلك عبر معالجة وحل الإشكاليات الإدارية التي تعيق سير العمل داخل هذه المؤسسات. فالإدارة الإلكترونية تمثل تحولًا نوعيًا في أداء الإدارة، إذ تنتقل من الأسلوب التقليدي الذي يعتمد على الإجراءات الورقية إلى نمط جديد يستند إلى استخدام الحاسوب والوسائل الرقمية.

سيتم في هذا المطلب تناول ماهية الإدارة الإلكترونية في ميدان الصفقات العمومية (مطلب أول)، ثم التطرق إلى العناصر والمتطلبات الأساسية التي تعتمد عليها الإدارة الإلكترونية في مجال عقود الصفقات العمومية (مطلب ثان).

المطلب الأول: المقصود بالإدارة الإلكترونية في مجال الصفقات العمومية

تعد الإدارة الإلكترونية أحد المفاهيم الحديثة في منظومة الصفقات العمومية، ولذلك نستعرض تعريفها وماهيتها (فرع أول)، ثم نوضح أهميتها والدور الذي تلعبه (فرع ثان)، وبعدها نسلط الضوء على الغايات والأهداف الأساسية التي تركز عليها الإدارة الإلكترونية في مسعاها للتطوير والتحسين (فرع ثالث) .

الفرع الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية في مجال الصفقات العمومية

رغم كون مصطلح الإدارة الإلكترونية حديث النشأة، فإن هناك تعريفات متعددة ومتنوعة لهذا المفهوم، فقد عُرّفت الإدارة الإلكترونية بأنها: "**توظيف الوسائل والتقنيات الإلكترونية بما تستلزمه من ممارسات وتنظيم وإجراءات وأنشطة تجارية وإعلانية.**" (مصطفي، 2011، صفحة 53)

كما حُدّدت الإدارة الإلكترونية بأنها: "**مقدرة مختلف القطاعات الحكومية على إتاحة الاحتياجات الحكومية التقليدية للمواطن عبر وسائل إلكترونية متقدمة وحديثة، بأدنى كلفة وبكفاءة عالية** (Benghozit & Méadel, 2021)." (مصطفي، 2011، صفحة 54)

وتُعرّف أيضًا بأنها: "**منهج إداري يواكب عصر المعلومات، يهدف إلى تقديم خدمات متميزة للمواطنين والمؤسسات وعملائها، مع الاستثمار الأمثل للموارد المعلوماتية المتوفرة عبر تسخير الموارد المادية والبشرية والمعنوية**

ضمن بيئة إلكترونية معاصرة، بما يحقق الاستفادة القصوى من الوقت والجهد ويلبي المتطلبات المنشودة بالمستوى المطلوب من الجودة." (Benghozit & Méadel, 2021, p. 7)

عرفت البوابة الإلكترونية باعتبارها منصة شاملة لإدارة الصفقات العمومية تهدف إلى نشر وتبادل المعلومات المرتبطة بهذا القطاع بشفافية ونزاهة غير أن المشرّع الجزائري لم يورد في نصوص الصفقات العمومية تعريفًا محددًا للبوابة الإلكترونية، وإنما اقتصر على تنظيم آليات الإبرام الإلكتروني دون التعرض لتفاصيل وظيفتها ومكوناتها. (ماركان، 2014، صفحة 14)

عرّف الدكتور عباس بدران البوابة الإلكترونية بأنها واجهة موحدة تجمع مجموعة من الخدمات أو التطبيقات الرقمية ضمن قطاع محدد، تمكّن المستخدم من الوصول بسهولة إلى المعلومات والخدمات ذات الصلة. (عباس، (د. س. ن)، صفحة 187)

عرّف ماركان مُحَمَّد البشير البوابة الإلكترونية بأنها نظام معلوماتي مركزي يجمع بيانات المصلحة المتعاقدة والفاعلين الاقتصاديين، ويوفر سهولة الوصول إلى المعلومات وتقديم الخدمات المرتبطة بالقطاع. (ماركان، 2014، صفحة 15)

وبناءً على التعريفات المتقدمة، يتبيّن أن الإدارة الإلكترونية تعني الاعتماد على الوسائط الإلكترونية عوضًا عن اللجوء واستعمال الوثائق الورقية في سائر الأنشطة الإدارية، سعيًا لتحقيق أهداف المؤسسة (جاب الله ، 2018، صفحة 10)

الفرع الثاني: أهمية الإدارة الإلكترونية في مجال الصفقات العمومية

تنبع أهمية الإدارة الإلكترونية من استيعاب واقع أن العالم المعاصر يرتكز على التكنولوجيا، إذ نعيش في عصر لا يمكن تصوره دون الإنترنت، مما يجعل الإدارة الإلكترونية ضرورة حتمية لمواجهة تحديات الألفية الجديدة وتتمثل أهمية الإدارة الإلكترونية في الجوانب التالية:

- تيسير وتبسيط الإجراءات المعمول بها داخل المؤسسات؛
- تقليص الوقت المطلوب لتنفيذ وإكمال مختلف المعاملات الإدارية؛
- تسهيل عمليات التواصل والتنسيق بين الوحدات المختلفة داخل المنظمة، وكذلك مع المؤسسات الأخرى على المستويين المحلي والدولي.
- التطبيق السليم للإدارة الإلكترونية سيحد بصورة واضحة من الاعتماد على الوثائق الورقية، مما ينعكس بشكل إيجابي على أداء الإدارة، كما أن تقليص استعمال الأوراق سيعالج إشكالية الأرشفة والتوثيق، وبالتالي تقليل الحاجة إلى مساحات تخزين واسعة، مما يتيح استثمار هذه المساحات في أنشطة أخرى مفيدة؛
- تُفضي الإدارة الإلكترونية بالضرورة إلى إعادة توظيف العمالة الفائضة وتحويلها إلى قوى عاملة ذات دور محوري في العملية التنفيذية، وذلك من خلال إعادة تأهيلها وتدريبها لمواكبة المستجدات التي طرأت على بيئة العمل الإدارية، مع إنهاء خدمات الموظفين غير المؤهلين والعاجزين عن التكيف مع المعطيات الجديدة (بوخاري ، 2015، صفحة 92)

الفرع الثالث: أهداف الإدارة الإلكترونية في مجال الصفقات العمومية

تسعى الإدارة الإلكترونية إلى تعزيز التكامل بين جميع الوحدات التنظيمية وجعلها تعمل كوحدة مركزية واحدة، عبر الانتقال الكامل إلى المراسلات الإلكترونية بدلاً من نظام الصادر والوارد التقليدي، مما يساهم في تبسيط الإجراءات والحد

من التعقيدات البيروقراطية. وتضع الإدارة الإلكترونية الشفافية في مقدمة أولوياتها، فتتيح رصد كل خطوة من خطوات العمل الإداري مساءلة الجهات المعنية بسهولة، مع ضمان دقة وموضوعية النتائج وفق معايير قابلة للقياس.

كما تعمل على الحفاظ على أمن وسرية المعلومات وتقليل مخاطر فقدانها أو تلاعبها، وتسعى في الوقت ذاته إلى صون حقوق الموظفين من خلال تنمية روح الإبداع والابتكار لديهم. ويأتي في صلب هذه الأهداف إعادة هيكلة المؤسسات التقليدية بهدف تسريع الإجراءات وتقليل التكاليف والموارد المستهلكة، بما يوفر الوقت والجهد ويحقق الكفاءة المنشودة. (شريفي، 2021، صفحة 251)

المطلب الثاني: مستلزمات الإدارة الإلكترونية في مجال الصفقات العمومية

إن التقدم العلمي والتكنولوجي حتم تحويل الإدارة التقليدية للصفقات العمومية إلى نموذج إلكتروني يعتمد على مجموعة من العناصر البنيوية والمتطلبات التنظيمية والقانونية، لتسهيل الانتقال من الإجراءات الورقية إلى المعاملات الرقمية.

الفرع الأول: عناصر الإدارة الإلكترونية في مجال الصفقات العمومية

تتألف الإدارة الإلكترونية من أربعة مكونات أساسية:

أولاً: عتاد الحاسوب: يتعين على المؤسسات اقتناء أحدث الأجهزة المتطورة لتلبية متطلبات البرامج الحديثة وتقليل تكاليف الصيانة والتحديث المستمر.

ثانياً: البرمجيات: تشمل نظم التشغيل، والبرامج المساندة، والتطبيقات الجاهزة، وتطبيقات نظم المعلومات الإدارية الضرورية لإدارة البيانات وتشغيل العمليات (بوخاري ، 2015، صفحة 94)

ثالثاً: شبكة الاتصال: تعرفها المادة 10 الفقرة 21 من قانون 18-04 بأنها كل منشأة أو مجموعة منشآت تضمن إرسالاً أو تبادلاً للإشارات الإلكترونية ومعلومات التحكم بين نقاط الشبكة، باستخدام وسائط سلكية أو لاسلكية، ومن أمثلتها شبكات الأقمار الصناعية والأرضية وأنظمة الشبكة الكهربائية. (قانون رقم 18-04 المؤرخ في 10 ماي 2018 القاضي بتحديد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية، صادر في 2018)

كما يتطلب تشغيل الشبكة وجود:

1-وسيط ناقل (أسلاك أو وسائل لاسلكية)

2-خوادم (Servers) وحواسيب عملاء (Clients)

3-برامج تشغيل الشبكة مثل Network Operating System أو نظم إدارة الشبكات كويندوز 2007.

رابعاً: تقنيات الربط: وهي ربط جهازين أو أكثر باستخدام تقنيات الاتصال الرقمي لتبادل البيانات بكفاءة (حزام ، 2022، صفحة 21)

الفرع الثاني: متطلبات الإدارة الالكترونية في مجال الصفقات العمومية

لتنفيذ الإدارة الإلكترونية بفعالية، يجب توفر:

أولاً: المتطلبات التشريعية والقانونية

تُشكّل منظومة الصفقات الإلكترونية نظامًا متطورًا ومتكاملاً يستند إلى أسس تشريعية قوية وشاملة وحديثة، حيث يتضمّن مجموعة واسعة من التشريعات والأحكام القانونية المتخصّصة التي تُحدّد بدقة بيئة العمل والالتزامات القانونية والحقوق والواجبات المترتّبة على جميع الأطراف الفاعلة في هذه المنظومة المهمة. (قانون رقم 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018 المتعلق بالمعاملات والإجراءات الإلكترونية، 27 صادر في 2018) (قانون رقم 18-04 المؤرخ في 10 ماي 2018 القاضي بتحديد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية، صادر في 2018)

1 الأساس التشريعي لإتاحة البيانات والشفافية المعلوماتية الكاملة

تُعتبر الشفافية في نشر المعلومات وإتاحة البيانات بشكل كامل وموثّق أحد أهم وأساسي ركائز منظومة الصفقات الرقمية، وتُشكّل الأساس الحقيقي الذي تقوم عليه الثقة والمصداقية والعدالة في التعاملات الحكومية. وقد أقرّ المشرّع الجزائري مجموعة شاملة من القوانين الملزمة والصارمة التي تفرض بقوة على جميع المصالح المتعاقدة والهيئات العمومية بمختلف مستوياتها الإدارية نشر وثائق الدعوة إلى المنافسة والعطاءات والشروط الفنية والمالية بشكل كامل وتفصيلي وموثّق بدقة عبر المنصات الإلكترونية الرسمية المعتمدة والموثوقة من قبل الدولة الجزائرية، مما يضمن بشكل قطعي وصولها إلى جميع المتعاملين الاقتصاديين والمقاولين والموردين دون أي تمييز أو استثناء أو محاباة. (رماديلة، 2028، صفحة 5)

وعلى الجانب الآخر، تمّ سنّ قوانين متخصّصة وحديثة لحماية هذه المعلومات الحساسة والمهمة من التلاعب والتزييف والاختراقات الإلكترونية الخطيرة والتهديدات السيبرانية. ومن أهم هذه التشريعات قانون أمن الأنظمة المعلوماتية الذي أنشأ المجلس الوطني لأمن الأنظمة المعلوماتية، وهي هيئة متخصّصة وذات استقلالية معنية بشكل مباشر بضمان سلامة وأمان البيانات المتداولة إلكترونيًا والحفاظ على سرية وأمان المعاملات والمعلومات الحكومية من أي اختراقات أو تسريبات. (المرسوم الرئاسي رقم 20-05، 2020)

يتطلّب الالتزام بهذه القوانين أن تقوم المصالح العمومية بتحديث ملفات المناقصات والعطاءات بشكل دوري ومنتظم، وأن توفّر معلومات دقيقة وواضحة عن متطلبات الصفقة والشروط المطلوبة، وأن تحافظ على سجلات إلكترونية شاملة لجميع العروض المستقبَلة. كما يجب على المصالح العمومية توفير آليات واضحة وسهلة للمتعاملين للوصول إلى هذه المعلومات والاستفسار عن أي استفسارات قد تكون لديهم.

2 التشريعات المنظّمة للرسوم والخدمات الإلكترونية والمقابلات المالية

تفرض عديد من المنصات الإلكترونية الحكومية الرسمية رسومًا رمزية ومحدودة على المتعاملين والمقاولين مقابل خدمات محددة وواضحة مثل تحميل الوثائق والملفات المرفقة أو تقديم العروض التنافسية والتقديمات الرسمية أو الحصول على شهادات تسجيل. وتأتي هذه الرسوم في إطار منطقي يتمثّل في تنظيم العلاقة التعاقدية بين المستخدم والمنصة الإلكترونية، وضمان استدامة واستمرار البنية التحتية الرقمية الضخمة وتطويرها بشكل مستمر وصيانتها الدورية المنتظمة. (رماديلة، 2028، صفحة 6)

إلا أن القانون يشترط بوضوح وصراحة أن تكون هذه الرسوم معلنة مسبقًا بشكل شفّاف وواضح ضمن شروط الدعوة إلى المنافسة الرسمية المعتمدة، وألا تشكّل عائقًا حقيقيًا يحول دون المشاركة الواسعة والفعّالة والحقيقية للمتعاملين

خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي قد تواجه صعوبات مالية. كما يجب أن تكون هذه الرسوم معقولة جداً وتتناسب بشكل عادل مع الخدمات والمزايا المقدّمة فعلاً والتكاليف الحقيقية المتكبّدة.

يُشترط القانون أيضًا أن تكون هذه الرسوم موحّدة ومتساوية لجميع المتعاملين دون تفرقة، وأن تُحتسب على أساس تكاليف فعلية وليس على أساس ربحي مبالغ فيه. كما يجب نشر جداول واضحة تبيّن جميع الرسوم والخدمات المتاحة حتى يتمكّن المتعاملون من التخطيط المالي بشكل دقيق.

3 التشريعات المنظّمة للدفع والتحويل الإلكتروني والأمن المالي

يُعتبر الدفع الإلكتروني عنصرًا جوهريًا وحاسمًا لا غنى عنه في رقمنة الصفقات العمومية، حيث يُسهم بشكل مباشر وفعّال في تسريع المعاملات الإدارية وتقليص الفرص والمنافذ المتاحة للفساد والانحرافات المرتبط بالدفع اليدوي التقليدي والحوالات المصرفية غير المأمونة. وقد تمّ تنظيم هذه الآلية المهمة والحساسة من خلال قوانين متقدّمة وشاملة تتعنى بموضوعات متعدّدة مثل التوقيع الإلكتروني الآمن والموثّق قانونًا، والمصادقة الرقمية والشهادات الرقمية الموثوقة، وضمان أمن وسرية المعاملات المالية والتحويلات النقدية عبر الإنترنت.

كما أُنشئت منصات حكومية متخصّصة ومؤمّنة بتقنيات عالية جداً من الكفاءة والموثوقية لتسهيل وتسريع عمليات الدفع والتحويل المالي بين المصالح العمومية والمتعاملين الاقتصاديين بكل أمان وسرية. وتتمتّع هذه المنصات بمستويات عالية جداً من التشفير المتقدّم والحماية الشاملة والمتطورة لضمان سرية المعاملات الكاملة والمطلقة وسلامتها من أي تدخّل أو تلاعب غير مأذون به أو اختراقات محتملة. (رماديلة، 2028، صفحة 6)

تتضمّن هذه التشريعات أحكامًا صارمة وملزمة لحماية البيانات المالية والشخصية للمتعاملين من الاختراقات الإلكترونية والتسريب غير المأذون به والاستخدام غير المشروع. كما يتطلّب القانون من المنصات الحكومية الاحتفاظ بسجلات كاملة وموثّقة لجميع العمليات المالية لأغراض المراجعة والتدقيق والمساءلة. (رماديلة، 2028، صفحة 7)

ثانيا: المتطلبات الإدارية والاقتصادية:

يتطلب جانب الإدارة الإلكترونية في الصفقات العمومية توافر حزمة متكاملة من المتطلبات الإدارية والاقتصادية لضمان نجاح التحول الرقمي واستدامته. أولاً، يجب تبنّي نموذج إدارة مرن يحرص على دعم التغيير المستمر وتبني الممارسات الإدارية المبتكرة، من خلال إنشاء وحدة متخصصة للتحول الرقمي تكون مسؤولة عن متابعة مستجدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقييم أثرها على سير العمل.

يتعيّن على القيادات الإدارية الإلكترونية أن تمتلك رؤية استراتيجية واضحة وتتمتع بمهارات في إدارة المشاريع التقنية والقدرة على إقناع جميع الأطراف بمنافع الرقمنة، إضافة إلى خبرات في إعادة هندسة الإجراءات التنظيمية لتقليل التعقيدات وتسهيل مسارات اتخاذ القرار. (Benghozit & Méadel, 2021, p. 88)

من الناحية الاقتصادية، يجب تخصيص ميزانية سنوية مخصصة لمشاريع الإدارة الإلكترونية تشمل تكاليف شراء وتجديد الأجهزة والبرمجيات، إلى جانب بنود مخصصة للتدريب وورش العمل الدورية التي ترفع من قدرات الإداريين في استخدام المنصات الرقمية وأدوات الأمن السيبراني.

كما ينبغي إنشاء صندوق داخلي أو الاستفادة من برامج التمويل الخارجي (مثل الصناديق التنموية أو الشراكات مع القطاع الخاص) لتغطية الاستثمارات الرأسمالية طويلة الأجل. إضافةً إلى ذلك، يُستحسن وضع مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) لقياس العائد على الاستثمار، مثل وقت إنجاز المعاملة، نسبة الأخطاء الورقية المتبقية، وتكاليف الصيانة الدورية. تُكمّل هذه التدابير بإجراء تقييم دوري للنتائج وتعديل الخطة المالية والإدارية بناءً على مؤشرات الأداء لضمان الاستجابة للاحتياجات المتغيرة وتطوير الخدمات الإلكترونية بشكل مستمر. (Benghozit & Méadel, 2021, p. 89)

ثالثا: المتطلبات السياسية والاجتماعية:

تستوجب هذه المتطلبات تهيئة بيئة اجتماعية مسنودة بإرادة سياسية واعية تدعم استراتيجية التحول إلى الإدارة الإلكترونية، من خلال توفير الدعم المادي والمعنوي، وتعبئة وسائل الإعلام وجمعيات المجتمع المدني لتنظيم حملات تحسيسية تُبرز مزايا التطبيق، مع ترسيخ ثقافة تكنولوجية لدى الفاعلين لتعزيز القبول والاستدامة.

رابعا: المتطلبات الأمنية والتقنية:

تعتمد الإدارة الإلكترونية في مجال الصفقات العمومية على بنية تحتية متكاملة تجمع بين شبكات اتصال متطورة وتجهيزات رقمية حديثة، مع وضع أمن المعلومات على رأس الأولويات حيث تُطبق معايير ISO/IEC 27001 لإرساء نظام إدارة أمن المعلومات القائم على تقييم المخاطر وتحديد ضوابط السيطرة المناسبة لحماية السرية والسلامة والتوفّر .

كما ينظم القانون الجزائري رقم 18-04 الصادر في 10 ماي 2018 مسألة البريد والاتصالات الإلكترونية، ويتضمن أحكامًا إلزامية لتعزيز الأمن السيبراني داخل الإدارات العمومية (قانون رقم 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018 المتعلق بالمعاملات والإجراءات الإلكترونية، 27 صادر في 2018) كما يضمن القانون رقم 18-05 المتعلق بالمعاملات والإجراءات الإلكترونية صحة وسلامة الوثائق الرقمية عبر أساليب التوقيع الإلكتروني (قانون رقم 18-04 المؤرخ في 10 ماي 2018 القاضي بتحديد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية، صادر في 2018) و يُحرص على تشفير جميع قنوات النقل باستخدام بروتوكولات SSL/TLS لمنع التنصّت والتلاعب وأخيرًا، يُعتمد على إدارة الهوية والوصول (IAM) مع كلمات مرور قوية ومتعددة العوامل وأنظمة رصد وتحليل السجلات (SIEM) لاكتشاف ومنع الهجمات ولتجسيد أمن المعلومات يستوجب:

-بناء استراتيجية وطنية لأمن المعلومات، بما يضمن تعاونًا منسقًا بين أجهزة القطاعين العام والخاص.

-توفير حماية كافية لأنظمة التشغيل ومختلف التطبيقات.

-تفرض آليات فعّالة للمراقبة والتفتيش على نظم المعلومات والشبكات الحاسوبية.

-تشفير البيانات عبر الوسائط المتعددة. (bouzidi, 2020, p. 45)

المبحث الثاني: تطبيقات الإدارة الإلكترونية في مجال الصفقات العمومية

تُعد الإدارة الإلكترونية تحولًا رقميًا نوعيًا في عصر المعلومات والمعرفة، إذ ترتكز على التكنولوجيا لتقديم الخدمات بسرعة وسهولة خدمةً للمصلحة العامة، خصوصًا في مجالي التجارة الإلكترونية والتعاقد الإلكتروني. واستنادًا إلى ذلك، سيتم تناول مبادئ ووظائف الإدارة الإلكترونية في الصفقات العمومية (مطلب أول)، ثم مسار الرقمنة في مجال الصفقات العمومية (مطلب ثانٍ).

المطلب الأول: مبادئ ووظائف الإدارة الإلكترونية في مجال الصفقات العمومية

تساهم الأنترنت وشبكات الاتصالات الإلكترونية في تطوير أعمال الإدارة العمومية، ممّا أدّى إلى إعادة صياغة مبادئها حتى تسمح لها بإنجاز مختلف وظائفها الإلكترونية وما لها من امتيازات، ولهذا سنتطرق إلى مبادئ الإدارة الإلكترونية، ثمّ إلى وظائف الإدارة الإلكترونية.

الفرع الأول: مبادئ الإدارة الإلكترونية في مجال الصفقات العمومية

تسعى مبادئ الإدارة الإلكترونية في مجال الصفقات العمومية إلى إرساء إطار عمل متطور يرتكز على مهارات وكفاءات تقنية وإدارية عالية تمكّن من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بفعالية، مما يتيح تشخيص المشكلات الإدارية وتحليل البيانات المتاحة بشكل نزيه لاستخلاص الحلول الملائمة.

تعزز هذه المبادئ سهولة الوصول إلى المنصات الرقمية في المنازل وأماكن العمل والمؤسسات التعليمية والمكتبات، بحيث لا يمثل الحاجز الجغرافي أو التقني عائقًا أمام أي مستخدم.

يرتبط خفض التكاليف بتشجيع بيئة تنافسية للاستثمار في الحلول الرقمية، مما يقلص الاعتماد على المعاملات الورقية المكلفة ويخفض أسعار الخدمات تُركز الإدارة الإلكترونية على تحويل الأفكار والمبادرات الابتكارية إلى خدمات رقمية تحقّق نتائج ملموسة بتقليص زمن إنجاز المعاملات وتخفيف العبء المالي والجهدي على المستفيدين، مع اعتماد
ثقافة التغيير المستمر عبر تقييم منتظم للتكنولوجيا والممارسات وتحديث الإجراءات التنظيمية. تكفل الهياكل الشبكية الأفقية المرنة إزالة الفجوات التنظيمية وتقليص البيروقراطية، بينما تضمن منصات أتمتة الصفقات وتبادل البيانات الإلكترونية تكاملاً آليًا يرفع من سرعة الاستجابة ودقة الأداء، ويعزز الشفافية والمساءلة عبر دورة الصفقات العمومية بأكملها. (بوزكري ، 2016، صفحة 53)

وبالتالي يجب ان يتحقق مايلي:

أولاً: بناء القدرات التقنية والإدارية المتخصّصة والمتقدّمة

تسعى مبادئ الإدارة الإلكترونية في مجال الصفقات العمومية إلى إرساء إطار عمل متطور ومتقدّم وشامل يرتكز بشكل أساسي وجوهري على تطوير مهارات وكفاءات تقنية وإدارية عالية الجودة والمستوى الفني المتخصّص. وتعتمد هذه القدرات على استقطاب كوادر متخصّصة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والإدارة الرقمية وإدارة قواعد البيانات الضخمة. وتمكّن هذه القدرات المؤسسات الحكومية من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بفعالية عالية وكفاءة متقدّمة تتجاوز التطبيقات التقليدية البسيطة، وذلك لتحقيق أهداف محددة وواضحة ومقاسة بمؤشرات أداء دقيقة. كما تساعد على الاستفادة من التحليلات المتقدّمة والذكاء الاصطناعي في تحسين صنع القرارات وتتيح هذه القدرات المتقدّمة تشخيص المشكلات الإدارية بدقة عالية جداً من خلال جمع البيانات من مصادر متعددة وتحليلها بطرق علمية ودقيقة. كما تسمح بتحليل البيانات والمعطيات المتاحة بشكل علمي دقيق ونزيه وموضوعي بعيداً عن التحيزات الشخصية والضغوط السياسية، واستخلاص الحلول والتدابير الملائمة والمناسبة والفعّالة لكل حالة أو وضعية إدارية معينة. (بوزكري ، 2016، صفحة 51)

كما تساعد على اتخاذ القرارات الإدارية على أساس معطيات صحيحة وموثوقة وقابلة للتحقق والتدقيق، بدلاً من الاعتماد على الاجتهادات الشخصية أو الخبرات العملية وحدها. ويسمح هذا بتقليل الأخطاء والتجاوزات في المعاملات الحكومية.

ثانيًا: تعزيز سهولة الوصول والشمول الرقمي الشامل والعادل

تعزز هذه المبادئ سهولة الوصول إلى المنصات الرقمية والخدمات الإلكترونية الحكومية في أماكن متعدّدة ومتنوّعة جداً مثل المنازل والمكاتب وأماكن العمل والمؤسسات التعليمية والجامعات والمكتبات العامة ومراكز الخدمات العمومية والمقاهي ومراكز الإنترنت. وبذلك لا يمثل الحاجز الجغرافي أو العائق التقني أو المسافات الطويلة أو ارتفاع تكاليف النقل عائقًا حقيقيًا أمام أي مستخدم يرغب في الاستفادة من هذه الخدمات الرقمية المهمة.

وهذا يضمن فرصًا متساوية وعادلة للجميع بغض النظر عن موقعهم الجغرافي في الدولة أو مستويات دخلهم أو وضعهم الاجتماعي أو مستوى تعليمهم. كما يتيح لصغار المقاولين والشركات الناشئة والأفراد من المناطق النائية والريفية الوصول إلى فرص المناقصات العمومية دون الحاجة إلى السفر أو تكبّد مصاريف إضافية كبيرة أو استئجار مكاتب في العاصمة.

كما تدعم هذه المبادئ استخدام الأجهزة المختلفة والمتنوّعة مثل الحواسيب المكتبية والحواسيب المحمولة والهواتف الذكية والأجهزة اللوحية بما يضمن سهولة الوصول للجميع بغض النظر عن نوع الأجهزة التي يمتلكونها. كما تأخذ في الاعتبار احتياجات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والإعاقات المختلفة من خلال واجهات سهلة الاستخدام وتقنيات الدعم. (بوزكري ، 2016، صفحة 52)

ثالثًا: خفض التكاليف والحد من النفقات الإدارية والعمليات الورقية بشكل كبير

يرتبط خفض التكاليف الإدارية بشكل مباشر وعملي بتشجيع بيئة تنافسية وحيوية وديناميكية للاستثمار في الحلول الرقمية والتقنيات المتطورة والمبتكرة من قبل القطاع الخاص والعام. وتساهم هذه البيئة التنافسية في تقليص بشكل ملحوظ وكبير الاعتماد على المعاملات والعمليات الورقية المكلفة والمرهقة للميزانيات الحكومية، وتخفيض أسعار الخدمات العمومية المقدّمة للمواطنين والمتعاملين وتساهم الرقمنة في تقليص تكاليف التخزين والأرشفة والطباعة والفاكس والبريد وما يرتبط بها من نفقات لوجستية وإدارية كبيرة جداً. كما تقلّل من تكاليف تنقّل الموظفين والمتعاملين إلى المصالح الحكومية وما يترتب عليها من وقت ضائع وتأخيرات في الإنتاجية. وتوفّر الطاقة والموارد الطبيعية المستخدمة في العمليات التقليدية من ورق وكهرباء وماء.

وبالتالي يمكن إعادة توظيف هذه المدخرات المالية والموارد في تحسين وتطوير الخدمات العمومية الأخرى أو استثمارها في البنية التحتية الرقمية. كما تساهم في تقليل النفقات المخصصة للإيجارات والصيانة والتدفئة والتبريد للمكاتب الحكومية التقليدية.

رابعًا: تحويل الأفكار والمبادرات الابتكارية إلى خدمات رقمية ملموسة وقابلة للقياس

تركّز الإدارة الإلكترونية بقوة على تحويل الأفكار والمبادرات الابتكارية والمقترحات التطويرية إلى خدمات رقمية حقيقية وفعّالة تحقّق نتائج ملموسة وقابلة للقياس والتقييم الموضوعي. وتتمثّل هذه النتائج في تقليص زمن إنجاز المعاملات

الإدارية بشكل كبير وملحوظ، حيث يمكن تقليص ما كان يستغرق أياماً أو أسابيع أو حتى شهور إلى ساعات أو دقائق فقط.

كما تساهم في تخفيف العبء المالي والجهدي على المستفيدين والمتعاملين من خلال إلغاء الحاجة إلى زيارات متكررة للمصالح الحكومية أو الاستعانة بوسطاء ومُوكّلين يتقاضون عمولات عالية. وتتيح للمتعاملين متابعة طلباتهم ومعاملاتهم في الوقت الفعلي والحصول على تحديثات فورية عن حالة المعاملة من خلال رسائل نصية أو بريد إلكتروني وتسمح بتقديم خدمات إضافية مثل استشارات قانونية رقمية أو نماذج مخصصة تساعد المتعاملين على فهم الإجراءات والمتطلبات بشكل أفضل. كما تساهم في تقليل الأخطاء الإدارية والمالية من خلال الأتمتة والتحقق الآلي. (خليفة و ديانا ، 2013، صفحة 198)

خامسًا: تبنّي ثقافة التغيير والابتكار والتحسين المستمر والدائم

تعتمد الإدارة الإلكترونية على ثقافة التغيير والتحسين المستمر والدائم والمنتظم عبر تقييم شامل وموضوعي وعلمي للتكنولوجيا المستخدمة والممارسات الإدارية والعمليات والإجراءات، وتحديث الإجراءات التنظيمية بما يتماشى مع التطورات السريعة والمتلاحقة في عالم التقنية والابتكارات الرقمية والتقنيات الناشئة.

وهذا يضمن أن تبقى الأنظمة الحكومية حديثة وقادرة على مواكبة التطورات العالمية والإقليمية والمحلية في مجال رقمنة الخدمات العمومية والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية. كما يسمح بتصحيح الأخطاء والنقائص بسرعة واستيعاب التقنيات الجديدة والمتقدّمة كلما ظهرت أو أثبتت جدواها ويتطلّب ذلك توفير برامج تدريب منتظمة وشاملة للموظفين على الأدوات والأنظمة الجديدة وتحديث مهاراتهم بشكل مستمر كما يتطلب إنشاء وحدات بحثية متخصصة لدراسة التطورات التقنية الحديثة وتقييم ملاءمتها للبيئة الجزائرية. (bouzidi, 2020, p. 87)

سادسًا: تطبيق الهياكل التنظيمية المرنة والشبكية والأفقية والمتكاملة

تكفل الهياكل الشبكية الأفقية المرنة والحديثة والديناميكية إزالة الفجوات التنظيمية والحواجز بين المصالح الحكومية المختلفة على مستويات مختلفة وإلغاء التقسيمات الإدارية الصارمة التقليدية التي كانت تعيق التعاون بين المصالح. وتساهم في تقليص البيروقراطية والإجراءات المعقّدة والروتينية بشكل كبير جداً، مما يسمح بتعاون أفضل وتنسيق أكثر سلاسة بين الأجهزة الحكومية.

بينما تضمن منصات أتمتة الصفقات وتبادل البيانات الإلكترونية تكاملاً آليًا وسلسًا بين الأنظمة المختلفة دون الحاجة إلى تدخّل يدوي متكرّر أو استنساخ البيانات من نظام إلى آخر. ويرفع هذا التكامل الآلي من سرعة الاستجابة للمتعاملين بشكل كبير جداً ويحسّن دقة الأداء والمخرجات بنسبة عالية جداً من خلال تقليل الأخطاء البشرية.

كما يعزز الشفافية الكاملة والمساءلة الفعّالة والحقيقية عبر دورة الصفقات العمومية بأكملها من مرحلة الإعلان والدعوة إلى المنافسة مروراً بفتح العروض وتقييمها وإسناد الصفقة وانتهاءً بالتسليم والدفع والمراقبة والتقييم النهائي. وتترك أثراً رقميّاً كاملاً يمكن مراجعته في أي وقت. (بوزكري ، 2016، صفحة 53)

الفرع الثاني: وظائف الإدارة الإلكترونية في مجال الصفقات العمومية

تقوم الإدارة الإلكترونية بمجموعة من الوظائف المحورية أحدثت تحوّلًا في أساليب العمل التقليدية، من أبرزها:

أولًا: التخطيط الإلكتروني:

يمثل التخطيط عملية ديناميكية موجّهة نحو أهداف واسعة وقصيرة الأمد وقابلة للتعديل المستمر، بخلاف التخطيط التقليدي الذي يحدّد الأهداف مسبقًا ثم يبحث لاحقًا عن وسائل التنفيذ. ويرتكز التخطيط الإلكتروني على تبسيط إجراءات العمل عبر شبكات الإدارة الإلكترونية التي تُمكّن الأداء اللحظي، كما يعيد صياغة تقسيم العمل بجعل العاملين شركاء في اقتراحات التخطيط بدل الاقتصار على ثنائية تخطيط الإدارة وتنفيذ العاملين (خليفة و ديانا ، 2013، صفحة 200)

ثانيًا: التنظيم الإلكتروني:

التنظيم هو تجميع الأنشطة والموارد في وحدات منطقية مع إسناد السلطة والمسؤولية وتحديد العلاقات بما يخدم أهداف المؤسسة وقد شهدت مكوّناته الخمسة (الهيكل التنظيمي، التقسيم الإداري، المركزية واللامركزية، سلسلة الأوامر، والرسمية) تحولات متتابعة قبل عصر الأنترنت، ما استدعى مراجعات مستمرة لتجاوز القيود (بوزكري و طيباوي ، 2019، صفحة 42) ويُقصد بالتنظيم الإلكتروني إطارٌ مرن لتوزيع السلطة والمهام وعلاقات شبكية أفقية تحقق تنسيقًا آنيًا عبر المواقع المختلفة لإنجاز الهدف المشترك. كما يتيح تواصلًا وتعاونًا موسّعًا بين الأفراد، ويحوّل الزبائن من متلقّين إلى مساهمين فاعلين عبر مشاركتهم في تصميم المنتجات وتحديد خصائصها إلكترونيًا، فتقوم المؤسسة بإنتاجها (شيلي، 2019، صفحة 471)

ثالثًا: القيادة الإلكترونية:

القيادة جوهر التوجيه، وتُعرّف بوصفها عملية التأثير في الأفراد لبلوغ أهداف المؤسسة، ما يستلزم نظامًا إداريًا عالي الفعالية لمواجهة التحديات الراهنة (شيلي، 2019، صفحة 472). كما تُفهم على أنها القدرة على إقناع الغير وتحفيزهم نحو تحقيق الأهداف، بتجميع الطاقات البشرية وتوجيهها. تاريخيًا، تذبذب الاهتمام القيادي بين مدخلين: المرتكز على المهام (صلب، قائم على قوة التنظيم) والمرتكز على العاملين (مرن، قائم على قوة الشخصية والعلاقة وقبول المرؤوسين). ومع عصر الأنترنت وتكنولوجيا المعلومات، تبدلت أنماط القيادة نحو قيادة إلكترونية ذات حس تكنولوجي تستثمر مزايا التطور كجزء من الميزة التنافسية للمنظمة

رابعًا: الرقابة الإلكترونية:

تقليديًا، تعني متابعة الأداء وقياسه مقارنة بالمخطط وفق معايير رقابية، وتستهدف تفادي العقبات المستقبلية، لكنها موجهة إلى الماضي أما الرقابة الإلكترونية فبرزت كاستجابة لمشكلات العصر الرقمي، مستعملة وسائل تقنية لمراقبة الأنشطة والمعاملات لحظيًا وكشف التجاوزات وتسريب البيانات (شيلي، 2019، صفحة 472). وهي تحدّ من العراقيل الداخلية عبر الاستمرارية بدل الدورية، وتقلص الفجوتين الزمنية وفجوة الأداء كما تعزز متابعة العمليات ومسارات القرار وتصحيح الأخطاء، ما ينعكس على حدود المسؤولية الإدارية للمديرين (بوزكري ، 2016، صفحة 74)

المطلب الثاني: الرقمنة في مجال الصفقات العمومية في مجال الصفقات العمومية

رغم ورود أحكام رقمنة الصفقات العمومية في النصوص السابقة، لم تبلغ التطبيق المطلوب وبقيت غالبًا دون تجسيد عملي. لذلك اتجه القانون 12/23 إلى تفعيل الرقمنة واقعًا من خلال إنشاء البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية (فرع أول)، وبيان وظائفها (فرع ثانٍ)، وتكريس تبادل المعلومات إلكترونيًا (فرع ثالث)

الفرع الأول: تعريف البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية

تُعرّف البوابة الإلكترونية بأنها موقع متخصص في الصفقات العمومية وفضاء جامع لكل المتعاملين العموميين والمهتمين، وهي آلية لنزع الصفة المادية عن الصفقة العمومية وفي إطار الرقمنة، عملت الجزائر على تجسيد الإدارة الإلكترونية عبر استغلال البيانات والوثائق المتداولة عبر البوابة لتكوين قاعدة بيانات واعتمادها كحافظة للملفات ترشيحات المتعهدين، دعمًا للأرشفة الإلكترونية وتوفيرًا للوقت والتكاليف وقد كرس القانون هذا التوجه، إذ أوجبت المادة 95 نشر المعلومات في الموقع الإلكتروني للمصلحة المتعاقدة والبوابة الإلكترونية للصفقات العمومية تعزيزًا للشفافية والمنافسة وحرية الوصول للطلبات العمومية بما يتيح أفضل العروض (قانون رقم23-12 مؤرخ في 05 أوت 2023، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات، صادر في 06 أوت 2023)

الفرع الثاني: وظائف البوابة الالكترونية للصفقات العمومية

تُعد البوابة نقطة وصول موحدة لوثائق المعاملات الخاصة بمجال الصفقات العمومية وتضم جملة من الوظائف الأساسية:

أولًا: التسجيل الالكتروني:

نص القرار الوزاري المؤرخ في 2013/11/17 في مادته العاشرة على التسجيل الإلكتروني عبر ملء الاستمارة وإمضائها وإرسالها لمسير البوابة بالبريد الإلكتروني، مع إمكانية إيداعها مباشرة لديه متى توفّر عنوان إلكتروني رسمي. ويجري الولوج عبر بريد إلكتروني يمنح حسابًا وكلمة سر لكلّ من المصلحة المتعاقدة والمتعامل الاقتصادي، مع تحميل المعلومات والوثائق المعلنة لضمان إتمام التسجيل بصورة صحيحة. (عاشور ، 2010، صفحة 25)

ثانيًا: النشر الالكتروني:

بالرجوع إلى المادة 174/فقرة أولى من المرسوم الرئاسي 236/10 (الملغى) والمادة 204 من المرسوم 247/15، استُعملت عبارة «تضع المصالح المتعاقدة...» بما يفيد التزام هذه المصالح بإتاحة وثائق الدعوة إلى المنافسة للمتعهدين إلكترونيًا. كما توجب المادة 107 من القانون 12/23 وضع تلك الوثائق تحت تصرف المتعهدين والرد إلكترونيًا على الدعوات، وأكّد المشرّع إجبارية نشر موضوع الإعلان عن المنافسة في النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي بموجب المادة 46 من القانون ذاته.

ثالثًا: البحث عبر البوابة الالكترونية:

يسّر التعامل الإلكتروني على المتعاملين والمهتمين تصفح محتوى البوابة عبر بنية موقع تسمح بإدخال مصطلحات مفتاحية مرتبطة بالصفقة. وتعتمد آلية البحث على مطابقة البيانات المطلوبة مع قاعدة البيانات الداخلية لمنظومة البحث

في البوابة، ما يسهّل الوصول السريع للمعلومات، ويتيح كذلك تلقي تنبيهات بالمستجدات المرتبطة بمجال الصفقات العمومية (أقوجيل ، 2022، صفحة 78).

الفرع الثالث: تكريس خاصية تبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية:

كرّس القانون 12/23 نظام الاتصال وتبادل المعلومات إلكترونيًا باعتباره مكسبًا اقتصاديًا وأداة فعّالة للتسيير، بما يعزّز نجاعة إدارة المال العام وفق السياسات الحكومية. وألزم المصالح المتعاقدة بوضع وثائق الدعوة إلى المنافسة تحت تصرف المتعهدين أو المترشحين بالطريقة الإلكترونية (قانون رقم23-12 مؤرخ في 05 أوت 2023، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات، صادر في 06 أوت 2023)

تُعد الرقمنة وسيلة فعالة لتقليص التفاعل البشري المباشر، مما يحد من فرص الفساد الإداري. فبفضل الأنظمة الإلكترونية، تُنفذ الإجراءات وفق بروتوكولات مبرمجة مسبقًا، ما يضمن العدالة في التعاملات ويُضعف تأثير العلاقات الشخصية والمحسوبية. كما أن نشر المعلومات إلكترونيًا يتيح للمواطنين والمتعاملين الاقتصاديين مراقبة سير العمليات، مما يعزز الثقة في الإدارة العمومية كما يساهم تبادل المعلومات إلكترونيًا في تسريع وتيرة الإجراءات الإدارية، من الإعلان عن الصفقة إلى إبرامها. فبدلًا من الانتظار لأشهر في النظام التقليدي، يمكن إنجاز المعاملات خلال أيام عبر المنصات الرقمية. كما تتيح هذه المنصات تقييم العروض بشكل موضوعي، وتوثيق كل مرحلة من مراحل الصفقة، مما يُسهل المراجعة والمساءلة. (ميلودي و وزعزوعة، 2021، صفحة 465)

الفرع الرابع: الدوافع والضرورات الحتمية للانتقال نحو الرقمنة

يُمثّل التحوّل نحو رقمنة الصفقات العمومية خيارًا استراتيجيًا حاسمًا وضرورةً لا مفرّ منها في الجزائر، باعتبار أن هذا التحوّل الرقمي يفتح آفاقًا واعدة لرفع مستوى الأداء الإداري ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وترسيخ الثقة المتبادلة بين المؤسسات الحكومية والفاعلين الاقتصاديين. وتنبع هذه الأهمية من الاعتماد على التقنيات الحديثة لما توفّره من إمكانات هائلة في تقليص ظواهر الفساد والحدّ من انتشارها. فحينما تتزامن الحلول الإلكترونية الحكومية مع استراتيجية واضحة المعالم وإطار تشريعي متين، فإنها تُصبح قادرةً على إحكام إغلاق منافذ الفساد من خلال مجموعة من الآليات، تتمثّل في:

أولاً: تبسيط الاجراءات الإدارية والتخفيف من التعقيدات البيروقراطية

يستوجب إزالة الحواجز والشروط الإدارية المبالَغ فيها والمعقّدة التي تُلقي بظلالها السلبية على السير التنظيمي والإداري للمؤسسات والأفراد على السواء. ففي بيئة الأعمال، يُترجَم الوقت إلى قيمة مادية، كما أن المشروعات المتعثّرة في التنفيذ تواجه عقوبات مالية نتيجة التأخير. علاوةً على ذلك، فإن الأساليب البيروقراطية المتصلّبة تُفضي إلى تباطؤ في الإجراءات وتشابكها وزيادة النفقات، بالإضافة إلى كبح روح الابتكار والمبادرة، ممّا يُلحق أضرارًا بالأداء الشامل ويُعرقل مسيرة التنمية. (زينات و وزيبوش، 2025، صفحة 267)

من هذا المنطلق، يستوجب تطوير كفاءة المؤسسات وضمان استمرارية نجاحها التحرّر من أغلال البيروقراطية والتقليص الجذري منها. وتُقدّم الحكومة الإلكترونية للمواطنين والفاعلين الاقتصاديين خيار السداد الإلكتروني لمقابل الخدمات، بعدما كان أداؤها يستلزم جهدًا كبيرًا، بما يُتيح اليوم تحصيلها بالكامل وفي المواعيد المضبوطة.

ثانيًا: دمج قواعد البيانات وتوحيد مصادر المعلومات الحكومية

تضطلع الحكومة الإلكترونية بدور أساسي في تفعيل التواصل والتنسيق وإقامة الروابط بين مختلف الهيئات الحكومية، عبر دمج قنوات التواصل بين السلطات العمومية والمواطنين، وضمان وضوحها وتوحيد محتواها المعلوماتي وتوثيقه. ويتأتّى ذلك بالاعتماد على التقنيات المتطوّرة والشبكات الداخلية وشبكة الإنترنت مع ربطها بمنظومات البيانات الوطنية.

تُتيح الدولة مدخلاً إلكترونيًا مركزيًا يُعرَف بالبوابة الإلكترونية، بهدف تيسير الوصول إلى المعلومات والخدمات بصورة سلسة. وتُمكّن هذه البوابة الأفراد والمؤسسات الاقتصادية من إتمام إجراءاتهم مع الهيئات الحكومية بطريقة إلكترونية آمنة، مع ضمان الربط الشبكي بين كافة هذه المؤسسات ضمن نظام موحّد ومتناسق.

ثالثًا: إتاحة الخدمات على مدار الساعة وخارج الدوام الرسمي

تنحصر الحكومة التقليدية في تقديم خدماتها ضمن ساعات العمل الإداري الرسمي فقط، ممّا أفرز العديد من المعوّقات والتحديات أمام المتعاملين. في المقابل، تُوفّر الحكومة الإلكترونية، بفضل توظيفها لتقنيات المعلومات والاتصال ولاسيما شبكة الإنترنت، خدماتها في جميع الأوقات بما يتجاوز ساعات الدوام الرسمي.

يُشكّل هذا التوجّه خطوةً جوهرية وحيوية، إذ يرمي إلى الارتقاء بتجربة المواطنين وتلبية متطلباتهم في توقيتات مرنة وملائمة، سواءً على مدى أربع وعشرين ساعة يوميًا أو طيلة أيام الأسبوع بما فيها أيام العطل. ويسعى هذا المنهج إلى تسهيل النفاذ إلى الخدمات وتحقيق أقصى درجات اليُسر والراحة الممكنة، بحيث أصبح الحصول على الخدمات أمرًا بالغ السهولة لا يستدعي تعطيل أعمال الراغب فيها. (ميلودي و وزعزوعة، 2021، صفحة 469)

رابعًا: سدّ المنافذ والثغرات المُفضية إلى تفشّي الفساد

يتجلّى بوضوح الدور الفعّال للحكومة الإلكترونية في التصدّي لمظاهر الفساد من خلال المنافع المتعدّدة التي تُوفّرها. فتقديم الخدمات عبر الوسائط الإلكترونية يجري طبقًا لنظام مُبرمَج ومُنظّم مُسبقًا، بما يُمكّن المواطن من الاستفادة من الخدمات في أي وقت دون تعامل مباشر أو مواجهة مع الموظفين، وهنا تنعدم فرصة دفع الإتاوات غير المشروعة للعاملين والمسؤولين في الجهاز الإداري فضلاً عن ذلك، تتحقّق الشفافية الكاملة في العمليات، حيث تجري دون محاباة بين المستفيدين من الخدمات العمومية، بالاستناد إلى تطبيق إجراءات مُحدّدة بدقّة ومُثبّتة في المنظومة الإلكترونية. وإجمالاً، فإن ترسيخ الشفافية وإضعاف دور العلاقات الشخصية في إنجاز المعاملات أسهم بفعالية في تضييق قنوات الفساد.

إذا كان المواطنون قادرين على تسديد مستحقّاتهم وفواتيرهم إلكترونيًا، فإن الحكومة من جهتها تستطيع أيضًا تسديد ثمن اللوازم والمرافق والخدمات، بل وتنظيم عمليات المناقصات والمزايدات بطريقة إلكترونية. فتيسير آليات التعاقد والتسديد عبر شبكة المعلومات يُشجّع المصالح الإدارية والمتعاقدين معها على إنهاء تعاملاتهم إلكترونيًا بكفاءة عالية وسرعة فائقة.

إذا كانت شكل المزايدات التقليدية تتّصف بالبطء الملحوظ وتستنزف أشهرًا عديدة حتى إتمام التعاقد بالطريقة الكلاسيكية، فإن إجراءها بالأسلوب الإلكتروني يتمّ بسرعة استثنائية، بما يُختصر الوقت والجهد ويُسرّع من تغطية احتياجات المرافق العامة. تستطيع شبكة المعلومات نشر الإعلان عن المزايدة بشروطها واستقبال العروض من المتنافسين، ثم منح المزايدة لصاحب أفضل عرض مُقدّم. (مكي، 2025، صفحة 130)

وينبغي على المصالح العمومية عند إبرام تعاقداتها، سواءً لاقتناء السلع والخدمات أو تنفيذ المشروعات، أن تحظى بأجود الأصناف وبأدنى الأسعار وبأقلّ كلفة متاحة. بل يتعيّن أن ينصبّ اهتمامها كذلك على مستوى كفاءة المتعاقد ونوعية ما يُقدّمه، بمعنى مراعاة الكمّية والنوعية في آنٍ واحد. ومن الأرجح أن استهداف الكفاءة والنوعية أجدى، ذلك أن الأداء الرفيع المستوى يُقدّم خدمةً أفضل، كما أن الاعتماد على السلعة الجيّدة طويلة الأجل على المدى الزمني البعيد قد يكون أقلّ كلفةً من الاعتماد على السلع المنخفضة الثمن سريعة التآكل أو الاستهلاك.

خاتمة

تكشف الدراسة المعروضة أن المقصد الرئيسي من توجه المشرع الجزائري نحو تبني تقنيات الإدارة الإلكترونية في منظومة الصفقات العمومية، عبر التحديثات المدخلة على القانون المنظم لهذا المجال، يتمثل في تحقيق الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية للصفقات العمومية يتجسد هذا المسعى من خلال ترسيخ مبادئ أساسية تشمل العلانية والشفافية الإجرائية وحرية المنافسة إضافة إلى المساواة العادلة بين المتعاملين الاقتصاديين.

أدت الإدارة الإلكترونية دوراً محورياً في ترسيخ الأسس التي تحكم الصفقات العمومية، حيث وفرت بيئة مؤاتية للمنافسة النزيهة والعادلة تساهم هذه التقنيات في ضمان تكافؤ الفرص لجميع المتعاملين المهتمين بالمشاركة في الصفقات العمومية كما تكفل الإدارة الإلكترونية مبدأ المساواة التامة بين المرشحين، مما يقضي على أي شكل من أشكال التمييز أو المحاباة غير المبررة في عمليات الاختيار والتعاقد الإلكتروني وأخيراً، تعمل على إرساء الشفافية الكاملة عبر جميع مراحل الصفقة العمومية الإلكترونية وإجراءاتها.

استناداً إلى التحليل تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات الجوهرية:

نجحت الإدارة الإلكترونية التحول الرقمي الوثائقي من خلال إحلال الوثائق الرقمية محل النظيرة الورقية، مما أسهم بشكل ملموس في تقليص حدة البيروقراطية السائدة في الأجهزة الإدارية .

حداثة التجربة الجزائرية تظهر أن التعامل الإلكتروني في مجال الصفقات العمومية ما زال في طور النشوء بالجزائر، خلافاً لعدد من الدول المجاورة والمتقدمة التي سبقت في تبني البوابات الإلكترونية للصفقات العمومية هذا التقدم يعود لأهمية

هذه البوابات في توفير الدعم المطلوب لتطوير وتيسير عمليات إدارة الصفقات الإلكترونية بين الجهات المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين، إضافة إلى مكافحة الفساد المتجذر في هذا القطاع.

تُعد المزادات الإلكترونية العكسية من أبرز الآليات المعاصرة التي تعتمدها الجهات المتعاقدة لإنجاز الصفقات العمومية الإلكترونية مع المتعاملين الاقتصاديين يحقق هذا الأسلوب المبتكر تجسيداً أوسع لمبدأ الشفافية، بعكس الفهارس الإلكترونية التي تقيد المنافسة وتحد من الشفافية المطلوبة.

رغم كون الجزائر من الدول النامية الساعية للتطور، إلا أنها واجهت تأخيراً كبيراً وما زالت تواجه عقبات متعددة تحول دون اعتماد بوابة إلكترونية فعالة للصفقات العمومية بصورة رسمية وتطبيقية حقيقية تعزى هذه الصعوبات أساساً إلى عجز في توفير بنية تحتية معلوماتية متطورة، وغياب الأمن المعلوماتي الكافي، إضافة إلى مشكلة الأمية الإلكترونية السائدة.

بناءً على هذا التشخيص، تم وضع مجموعة من التوصيات والمقترحات الهادفة إلى التفعيل والتطبيق الفعلي للبوابة الإلكترونية للصفقات العمومية في الجزائر:

الإسراع في الإطار القانوني حيث يتوجب على المشرع الجزائري التعجيل بوضع الآليات القانونية الرامية إلى تجسيد البوابة الإلكترونية ميدانياً مع ضرورة تطوير الأدوات اللازمة لتفعيل التعاقد الإلكتروني عبر البوابة، بحيث لا تقتصر وظيفتها على مجرد الإعلان والتبادل الإلكتروني للمعلومات والوثائق.

من الضروري أن يلتزم المشرع الجزائري بإصدار النصوص التنظيمية والتطبيقية المتخصصة في تحديد آليات عمل البوابة الإلكترونية .هذا الإجراء ضروري لسد النقائص والثغرات الموجودة في القانون 12/23، والقرار الوزاري المؤرخ في 17 نوفمبر 2013 الذي يحدد محتوى البوابة الإلكترونية وطرق تسييرها وآليات التبادل الإلكتروني للمعلومات هذه النقائص ستؤثر حتماً على الانطلاقة الأولية لخدمات البوابة الإلكترونية وفعاليتها

قائمة المراجع

أولا باللغة العربية

ولًا: النصوص التشريعية

1. قانون رقم 18-04 المؤرخ في 10 ماي 2018، القاضي بتحديد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية، الجريدة الرسمية، العدد 27، 2018.
2. قانون رقم 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018، المتعلق بالمعاملات والإجراءات الإلكترونية، الجريدة الرسمية، العدد 27، 2018.
3. قانون رقم 23-12 المؤرخ في 05 أوت 2023، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 51، 06 أوت 2023.

ثانيًا: النصوص التنظيمية

1. مرسوم رئاسي رقم 236/10 المؤرخ في 28 شوّال 1431 الموافق 7 أكتوبر 2010، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 58، 07 أكتوبر 2010 (ملغى).
2. مرسوم رئاسي رقم 247/15 المؤرخ في 2 ذي الحجة 1436 الموافق 16 سبتمبر 2015، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية، العدد 50، 20 سبتمبر 2015.
3. المرسوم الرئاسي رقم 20- 05المؤرخ في 20 جانفي 2020، المتعلق بوضع جهاز وطني لأمن أنظمة المعلومات، العدد 4، 2020
4. قرار مؤرخ في 17 نوفمبر 2013، يحدد محتوى البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 21، 09 أفريل 2014.

ثالثًا: الكتب

1. بدران، عباس .*الحكومة الإلكترونية من الاستراتيجية إلى التطبيق* .الطبعة الثانية، الهيئة العامة للمعلومات، (د.ب.ن)، (د.س.ن).
2. حزام، فتيحة .*قانون المعاملات الإلكترونية: دراسة على ضوء القانون 18-05* .الطبعة الأولى، منشورات ألفا، الجزائر، 2022.
3. مصطفي، يوسف. الادارة الالكترونية بلا اوراق بلا مكان بلا زمان ادارة بلا تنظيمات جامدة. دار رسلان، سوريا،2011.

رابعًا: الرسائل والمذكرات

1. بوزكري، جيلالي .*الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية: واقع وآفاق* .أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية، 2016.
2. بوخاري، ثلجة .*الثقافة التنظيمية مدخل لتطبيق إدارة الموارد البشرية: حالة شركة كوندور إلكترونيكس* .مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2015، ص. 92.
3. عاشور، عبد الكريم .*دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر* . مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.

خامسًا: المقالات

1. أقوجيل، نبيلة. "دور البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية في مواجهة جرائم الفساد"، *مجلة الفكر القانوني والسياسي*، مجلد 6، عدد 1، جامعة بسكرة، 2022.
2. مكي، بومدين. "دور الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري في مجال الصفقات العمومية"، *مجلة إدارة*، عدد 1، 2025.
3. ميلودي، فتيحة، وزعزوعة، فاطمة. "الرقمنة كآلية لتطبيق مبدأ الشفافية في مجال الصفقات العمومية"، *مجلة القانون العام الجزائري والمقارن*، مجلد 7، عدد 2، 13 نوفمبر 2021.
4. زينات، أسماء، وزيبوش، مُحَمَّد. "دور التحول الرقمي في تعزيز التفاعل بين الحكومة والمواطنين وتحسين جودة الخدمات العمومية"، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، 2025، ص. 267.
5. بن سعيد، أمين، وعبد الرحيم، نادية. "الحكومة الإلكترونية ومساهمتها في الحد من الفساد في الصفقات العمومية"، *المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية*، مجلد 2، عدد 4، جامعة الجزائر 3، 2015.
6. شريفي، الشريف. "مدى مواكبة تنظيم الصفقات العمومية لفلسفة الإدارة الإلكترونية في الجزائر"، *مجلة القانون والمجتمع*، مجلد 9، عدد 1، المركز الجامعي بالنعامة، 2021.
7. موسى، عبد الناصر، وقريشي، مُحَمَّد. "مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي"، *مجلة الباحث*، مجلد 9، عدد 9، جامعة بسكرة، 2011.

8. أبو عاشور، خليفة مصطفى، والنمري، ديانا جميل. "مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اليرموك"، *المجلة الأردنية في العلوم التربوية*، مجلد 9، عدد 2، جامعة اليرموك، 2013.
9. بوزكري، جيلالي، وطيباوي، أحمد. "أثر تطبيق مبادئ الإدارة الإلكترونية على الوظائف الإدارية للمؤسسات"، *مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة*، مجلد 2، عدد 1، جامعة البويرة، 2019.
10. شيلي، إلهام. "واقع تطبيق وظائف الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الاقتصادية"، *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، مجلد 12، عدد 1، جامعة سطيف 1، 2019.

سادسًا: المداخلات العلمية

1. جاب الله، حكيمة. "تطبيقات الإدارة الإلكترونية للمرفق العام في الجزائر: نماذج من الواقع"، مداخلة في المؤتمر الدولي، جامعة المسيلة، 26–27 نوفمبر 2018.
2. رماديلة، عبد الله سفيان. "دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الخدمة العمومية: رقمنة الإدارة الضريبية نموذجًا"، مداخلة في المؤتمر الدولي، جامعة المسيلة، 26–27 نوفمبر 2018.
3. ما ركان، مُحَمَّد البشير. "البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية نحو تحسين أفضل للخدمة العمومية"، مداخلة في الملتقى الوطني، جامعة مستغانم، 29–30 أكتوبر 2014.

ثانيا باللغة الأجنبية

1. Pierre-Jean Benghozi et Cécile Méadel, “Gouvernance électronique et administration publique : enjeux et perspectives”, Revue Gestion & Société, vol. 45, n°2, 2021,
2. Bouzidi, N., Sécurité des systèmes d’information : gestion des identités et politiques d’accès, Éditions ENI, 2020.